الجمعيات الخيرية كمراكز استقطاب للمتخصصين بالعمل الاجتماعي

د. عبدالله بن حسين القاضي
أمين عام جمعية البر بالمنطقة الشرقية، ص ب 2628، الدمام 31461، جوال 055811576

ملخص البحث[1]

تُعد الجمعيات الخيرية من أهم مراكز استقطاب المتخصصين بالعمل الخيري التطبيقي Applied Social Work. وبتخصيص العمل الخيري هنا بالتطبيقي نكون قد ميزناه عن نشاط العاملين بالتنظير البحثي في مجال العمل الاجتماعي Theoretical Social Work والذي يغلب عليه أن يكون بالمؤسسات التعليمية والأكاديمية. وقد يكون هذا التمييز غير واقعي للسهولة النسبية للتطبيق المباشر أو عند اختبار أي رؤية تنظيرية على الواقع الاجتماعي، ومن ثم قد يعتبر البعض أن العاملين في المؤسسات البحثية والتعليمية هم أيضاً تطبيقيين مثلما أنهم مُنَظّرين. إلا أن الواقع غير ذلك، فتعامل هؤلاء مع المجتمع كمصدر المعلومات المباشر لأبحاثهم ليس غرضه القريب التطبيق، بل تصحيح التنظير وتطويره والكشف عن السنن الاجتماعية وضوابطها، ومن ثمّ فعملهم تنظيري وإن دعّمته العينات التطبيقية السريعة لقربهم من حقل التطبيق، أي المجتمع، أي أن عملهم تنظيري تجريبي.

ورغم أن مجالات عمل المتخصصين في العمل الاجتماعي التطبيقي تتشعب كثيراً بين فئات المجتمع، إلا أن الجمعيات الخيرية تمثّل تلك الجهات التي يقترب فيها المتخصص بالعمل الخيري قرباً شديداً من مجال التطبيق، أي المجتمع، بل وبتلك الشرائح منه الأشد احتياجاً لخدماته الاجتماعية، ومن هنا نرى أن الجمعيات الخيرية أهم مراكز استقطاب المتخصصين، ولكن هذا الاستقطاب من جهة طبيعة العمل لا من جهة المغريات الوظيفية. فالواقع يؤكد عزوف المتخصصين عن اتخاذ الجمعيات الخيرية كمقار وظائف مستقرة ومرموقة مقارنة بمجالات العمل ومحلاته الأخرى لعدد من الأسباب نستعرض أهمها في هذا البحث لكونها على درجة وثيقة بموضوعنا.

ومما يُعظم من قيمة الجمعيات الخيرية دون غيرها من جهات العمل الاجتماعي قربها من الشريحة الدنيا من المجتمع على الخط الاقتصادي. فما أسهل ما يتردد المواطن على الدور الخيرية وما أسرع ما يحصل على نتيجة لطلبه، حتى وإن كانت سلبية. وتعود تلك السهولة والسرعة – إلا فيما ندر وخرج على النظام التقليدي – إلى انخفاض مستوى الروتين الإداري.

[1] الملخص باللغة الإنجليزية يقع في نهاية البحث.

وبناءاً عليه فإن الجمعيات الخيرية تنوء بكم هائل من المترددين على أبوابها قد يصل في تقدير مبدئي من إحصاءات جمعية البر بالمنطقة الشرقية إلى 10% من حجم السكان على مستوى المملكة العربية السعودية، أي حوالي مليوني إنسان، أدناهم أن يكون قد تردد مرة واحدة على الأقل في حياته. أما إذا عددنا مرات التردد وشملنا من يحصلون على خدمات مباشرة في بيوتهم دون التردد لتضاعف هذا الرقم. ويدعم هذا التقدير الأولي عدد الجمعيات والمؤسسات الخيرية والتي قد تزيد على ثلاثمائة جهة على مستوى المملكة. ولا شك أن يستدعي حجم العمل هذا أسطولاً من العاملين وكفاءات مؤهلة من المتخصيين، إضافة إلى تنسيق عالي وجهة استشارية متميزة.

ونأتي هنا لبؤرة هذا البحث، ألا وهو حجم العمالة المتخصصة تخصصاً جامعياً في العمل الاجتماعي والتي تتطلبها أعمال الجمعيات والمؤسسات الخيرية على مستوى المملكة. ويؤكد البحث من خلال معطياته التفصيلية أن حجم تلك العمالة المتخصصة لا بد وأن يصل إلى عدة آلاف من الأخصائيين الاجتماعيين لسد العجز الحالي من هذه الفئة المتخصصة في الجمعيات الخيرية إضافة إلى وضع صيغة رياضية للتنبؤ بالاحتياج المستقبلي من الأخصائيين الاجتماعيين في الجمعيات الخيرية.

ويمثل هذا البحث ما ربما أن يكون أول محاولة جادة لربط سوق محدد للعمل الاجتماعي، ألا وهو الجمعيات والمؤسسات الخيرية، بالمؤسسات التعليمية والبحثية في العمل الاجتماعي وهي الكليات وأقسام الخدمة الاجتماعية، لتثمر هذه العلاقة في النهاية عن ارتقاء العمل البيني بين تلك الجهتين، ومن ورائهما شريحة هامة من المجتمع حث ديننا الحنيف على إيفائها حقها وإكرامها حيث قال الله تعالى "كلا، بل لا تكرمون اليتيم ولا تحاضون على طعام المسكين وتأكلون التراث أكلاً لما وتحبون المال حباً جمّا"(الفجر89: 18)

مقدمــة

لا شك أن العمل الخيري جزء من الخدمة الاجتماعية، والخدمة الاجتماعية جزء من العمل الاجتماعي. ولكن الذي هو محل شك هو حجم العمل الخيري ونسبته من العمل الاجتماعي.

فإن كانت تلك النسبة تقدّر بعدد العاملين في هذا المجال، فالغالب الأعظم عليهم أنهم غير متفرغين أو أنهم متطوعون، ومن ثم غير معدودين في هذا المجال، بل محسوبين فقط على أعمالهم الرسمية والتي يندر أن تكون في العمل الاجتماعي أو قريبة منه! (وهذه مشكلة لكونهم غير مؤهلين بالدراسة والتخصص، وهذا ما سيشار إليه لاحقاً).

وإن كانت نسبة العمل الخيري إلى العمل الاجتماعي تقاس بنسبة المستفيدين من المجتمع بالعمل الخيري إلى المجتمع، فهذه النسبة لم ينالها الحصر سابقاً على نطاق الاحصاء العلمي. وغير مدرك من قبل المجتمع العلمي حجم تلك الفئة المستفيدة. ومن ثم لم يُسلّط الضوء على أهمية الخدمة المقدمّة إليهم.

وإن كانت تلك النسبة تقاس بقيمة الوظائف في المجال والجهات الخيرية، فهذه يغلب على رأي المجتمع فيها أنها دون المستوى اللائق بالحرص عليها والتنافس لنيلها. فالحرص إنما يكون على الوظائف ذات الدرجات، والعائد المادي، والأمان الوظيفي. ومثل هذه الوظائف تخلو من كل هذه المغريات.

ونأتي هنا إلى ذروة الأزمة في العمل الخيري. وتلك هي كيفية الجمع بين هذا الإحباط في الاقبال على وظائف العمل الخيري من جهة وفي المقابل نجد أن نسبة من يستحقون أن يصل العمل الخيري إليهم شريحة كبيرة من المجتمع تربو على 10% منه!!! فكيف نوفي هذه الفئة حقها من هذه الخدمة. وكيف نضمن أن تكون هذه الخدمة على المستوى اللائق، بل الراقي ؛ مع التطور الذي لا يخطئه مبصر في كل نواحي الحياة؟

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقييم حجم العمل الخيري بالمملكة من مجموع العمل الاجتماعي. ويبحث في أسباب هبوط أسهم وظائف العمل الخيري وكيفية الارتقاء بها بما يدفعها لتتبوء حظها في مصاف الوظائف المرموقة. ثم تقييم حجم شريحة تلك الوظائف وكيف يمكن لها أن تستوعب من المتخصصين من يؤدونها نصيبها. وكيف لهذا الجانب الأخير أن يكون له من دور في رواج سوق العمل الاجتماعي، والارتقاء بمستوى الوظيفة، ومساهمتها في المجتمع، ثم قدرتها على استيعاب نصيباً هاماً من الخريجين ذوي الحاجة لوظائف آمنة.

حد "العمل الخيري" الوظيفي؟

جرى العرف العلمي على أن تتميز الاصطلاحات بحدود تقيد استخدامها فيما بين العلم الذي تنتسب إليه وأصل الاستخدام اللُغوي. وعادة ما يكون الحد العلمي أضيق نطاقاً من الاستخدام اللغوي. وعلى هذا فكيف لنا أن نستخلص اصطلاحاً مميزاً لـ"العمل الخيري" كتخصص يمارسه مؤهلون يميزه عن "عمل الخير" عامةً والذي هو واجب على كل مسلم. ثم كيف لهذا الحد أو الاصطلاح – بحكم تعريفه بأنه القول الجامع المانع كما يقول المناطقة وأهل اللغة - أن يمنع غيره من الدخول فيه حتى وإن كان العرف اللغوي يشمله في أعمال الخير، وذلك مثل العمل الاجتماعي الذي هو غير مدرج على قائمة العمل الخيري الذي نحن بصدده؟

إن الجهات والمؤسسات الخيرية المنوطة بالعمل الخيري هي الجهات المباشرة التي قد نسعى إلى البحث فيها عن تعريف العمل الاجتماعي. ومما هو جلي فإن تلك الجهات تستوعب من الوظائف ما هو خارج عن اهتمامنا ويجب استبعاده بدايةً. ويشمل ذلك:

الوظائف الفنية - الوظائف الإدارية – الوظائف الأمنية – وظائف الخدمات والصيانة.

ولكن، هل تخلو كل هذه الوظائف من الجانب الخيري الاجتماعي؟ إن وظيفة فنية كالطبيب الذي يعالج معاقاً مثلاً، لا بد وأن تختلف عن تلك التي يعالج فيها الطبيب غير المعاق. فالعلاقة بينهما تتجاوز العلاقة بين طبيب ومريض. ومثله المدرس الذي يربي المعاق، ومثله الداعية الذي يوجه الجاليات ويدعوها إلى الإيمان، ومثله الأخصائي الاجتماعي الذي يعظ المساجين، ومثله الفني الذي يدرب المساجين أو العاطلين على حرفة من الحرف، ومثله المدرس الذي يعلم الأحداث الصغار.

تشترك تلك الوظائف إذاً في احتوائها على نصيب متفاوت من الجانب التربوي النفسي بجانب المهنة الأم. فكأنها وظائف نصف أو شبه اجتماعية خيرية Pseudo-Social.

يتبقى إذاً الوظائف ذات الاحتكاك المباشر بالمستفيدين من هذه الجهات، والتي يكون فيها أصحاب تلك الوظائف من غير الفنيين. وأهم أمثلة على ذلك: الباحثين الاجتماعيين. فالباحث الاجتماعي ينصب عمله على تقديم خدمة مباشرة لمن هم بحاجة إليها بعد تقييم تلك الحاجة. ومعنى ذلك أنه يبلغ بقربه الشديد من أصحاب الحاجات من المجتمع أعلى درجات العمل الخيري الاجتماعي.

يبدو لنا من هذا الاستعراض السريع أن العمل الخيري الاجتماعي إنما يتميز بدرجة العلاقة بين المتخصص في الخدمة الاجتماعية وفئة المجتمع المستفيدة من

تلك الخدمة. علماً بأن تلك الفئة من المجتمع لا بد وأن تعاني من وضع نفسي مباين للوضع الطبيعي والناشيء مباشرة عن درجة من درجات العوز، إما **المالي**، أو **الصحي**، أو **الأخلاقي**، أو **الأدبي**، أو **الديني**. فالأخصائي أو الباحث الاجتماعي الذي يسعى من خلال وظيفته إلى معالجة هذا العوز وإصلاح ما تسبب عنه من معاناة نفسية لأصحابها هو الأخصائي بالعمل الخيري الاجتماعي.

وعلى ذلك فيكون حد العمل الخيري الاجتماعي:

هو العمل الوظيفي الذي يتم من خلاله معالجة عِوَزاً ما عند أهله؛ مالياً أو صحياً أو أخلاقياً أو أدبياً أو دينياً، وما يصاحبه من معاناة نفسية تسببت عنه دون غيره، وفي حالة كونه دون ما هو مقبول في العرف الاجتماعي، وبقدر ما تضبطه الأعراف العلمية التي تأهل بها المتخصصين بهذا العمل.

يُلاحظ أننا اشترطنا – في هذا الحد - كون العمل وظيفياً، أي امتهان لتلك الوظيفة، لأن من زاول هذا النشاط دون امتهان ومن ثم دون تأهيل سيفتقر إلى الأهلية التي تمنعه أن يخرج بالعمل عن حده المرجو. وهذا الذي يزاول المهنة وهو غير ممتهن لها إنما يقوم بالفعل بعمل من أعمال الخير، ولكن بمعناه اللغوي وليس بمعناه الاصطلاحي الذي نسعى هنا لتأصيله.

ويُلاحظ أننا اشترطنا عِوزاً ما تسبب عن معاناة نفسية، فإن كان هناك معاناة نفسية مجهولة السبب فلا علاقة لها بالعمل الخير الاجتماعي وليس لديه علاج لها، وإنما علاجها لدى الطبيب النفسي. وإن كان هناك عِوزاً لم يتأدّى منه صاحبه فيخرج أيضاً عن الحد. فليس كل فقير بفقير. وكم من غني فقير.

ويُلاحظ أننا عددنا أنواع العِوز بأنواع مميزة محصورة، وتتلازم هذه الأنواع مع الجهة والمؤسسة الخيرية التي تقدم خدمة مقابلة لذلك النوع من العوز. وهذا من قبيل التخصص إن صح التعبير.

ويُلاحظ بقولنا - **في حالة كونه دون ما هو مقبول في العرف الاجتماعي** - أننا وضعنا معايير أو خطوط تتلاشى عندها درجات العِوز. وأن تكون تلك المعايير أو الخطوط مرتبطة بالعرف الاجتماعي. فلا هي مطلقة ولا هي مؤبّدة. ومن ثم فهي خاضعة للتقدير وإعادة التقدير مكاناً وزماناً.

ويُلاحظ أننا قيدنا المتخصصين بالعمل وفق الأعراف العلمية التي أهلتهم أكاديمياً للمهنة التي امتهنوها. وبدون هذا القيد فقد يُطبّق الأخصائي الاجتماعي في العمل الخيري رؤى أو فلسفة خاصة لديه ثائرة على العرف العلمي، وهو بذلك يخرج عن أدبيات المهنة. وبرغم أن هذا القيد يشترك فيه كل متخصص في مهنة ما إلاّ من تُرك له أن يُبدع مما يسمح له تخصصه بذلك، غير أن العمل الخيري – والديني عامةً - مجال اجتهاد شخصي واسع لدى الكثيرين مما قد يُدخل فيه وفي

تطبيقه العملي من الخروج على ضوابطه والشرود عنها الشيء الكثير، ما لم تُتّبع الضوابط.

حجم العمل الخيري الاجتماعي بالمملكة:

في دراسة أجريت حول الجمعيات والمؤسسات الخيرية بالمملكة حتى منتصف عام 1421هـ حصلت على جائزة الأمير محمد لخدمة أعمال البر (لإسماعيل بن احمدالنزاري)، جاء ضمن ما جاء فيها أن العمل الخيري تتوزعه جهات الإشراف الآتية وبالأعداد المبينة:

جهة الإشراف	عدد الجمعيات والمؤسسات التابعة لها
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	127
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف	103
رابطة العالم الإسلامي	10
وزارة الصحة	1
محافظة الأحساء	1
إمارة منطقة مكة المكرمة	1

وجاء فيها أيضاً ما أمكننا إعادة معالجة بياناته حول تطور أعداد الجمعيات والمؤسسات الخيرية لتخرج على النحو الآتي:

(القاضي، 2002، 6)

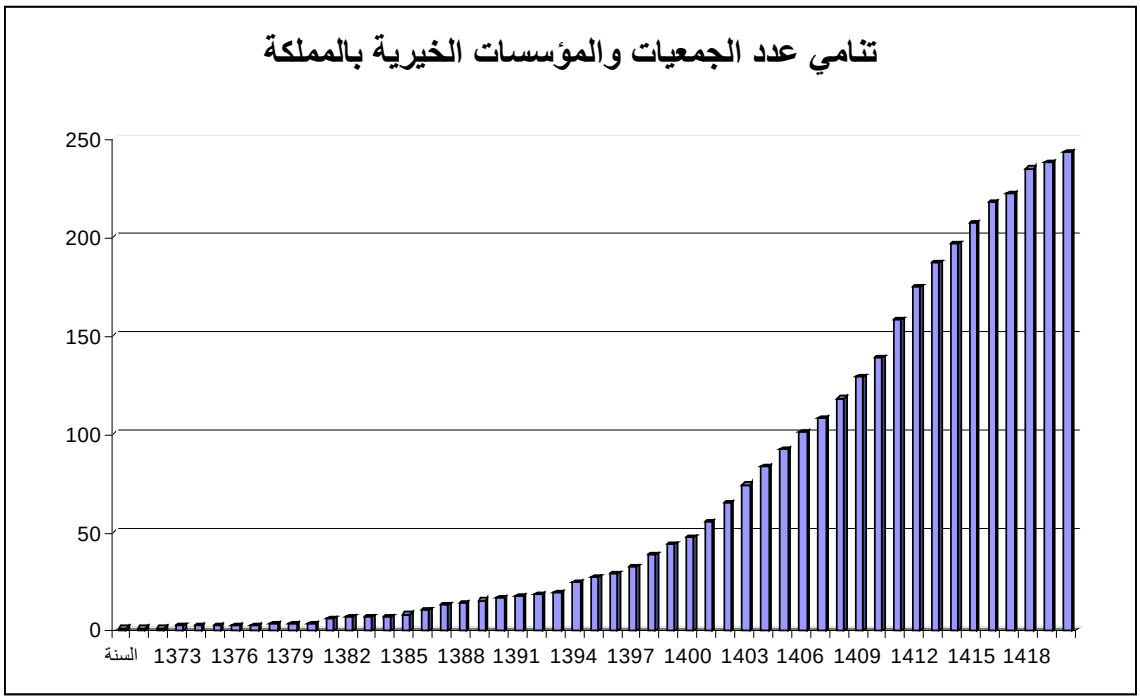

هذا ويُلاحظ أن بعض الجهات كجمعية البر بالمنطقة الشرقية - التي أتشرف بأمانتها العامة - قد عُدّت كجهة واحدة ضمن الجهات التابعة لوزراة العمل والشئون الاجتماعية رغم أنها تنتظم من الفروع ما يصل عدده إلى 9 فروع.

ويتضح من العلاقة المبينة أعلى اقتراب عدد الجهات والمؤسسات الخيرية من درجة التشبع لحاجة المجتمع من خدماتها. وأن هذا التشبع قد يحدث على الراجح عام 1426 هـ أو ما بعدها بقليل. وهذا التشبع شاهد على قرب اكتمال معالم النهضة التي نعيشها بما ذلك في المجال الخيري.

ونظراً لعدم وجود بيانات كاملة عن الجمعيات والمؤسسات الخيرية من حيث سعة شمول الخدمات والأسر المستفيدة منها فنكتفي بما لدينا في جمعية البر بالمنطقة الشرقية لاستقراء ما وراءها لتشابه الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في نواحي المملكة.

فإذا تتبعنا تنامي عدد الأسر التي ترددت على الجمعية خلال عمرها الذي يكتمل هذا العام 25 سنة لوجدنا حجماً من العمل يربو على الـ 40.000 أسرة (عام 1422هـ) تشمل من الأفراد ما يزيد على الـ 160.000 فرد على أقل تقدير (لعدم وفاء فئة من المراجعين بتفصيل تركيبهم الأسري مثل أهل الخرخير الواقعة على حدود المملكة الجنوبية الشرقية). وإذا تتبعنا هذا التنامي مع سنوات العمل لحصلنا على الشكل البياني الآتي:

(القاضي، 2002، 7)

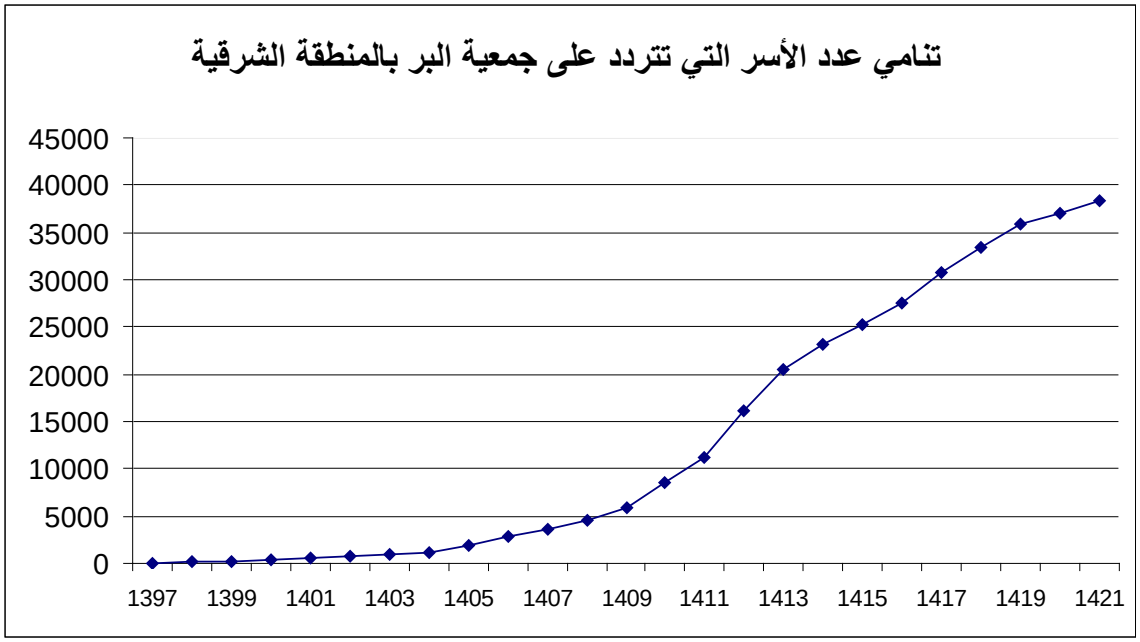

فإذا ما استقصينا الدراسة على بعض المدن بالمنطقة الشرقية كمدينة الدمام لوجدنا أن عدد الأفراد الذين شملهم خدمات الجمعية في الدمام وحدها يزيد على 54.000 فرد، فإذا علمنا أن سكان مدينة الدمام حوالي 600.000 نسمة، فيكون لدينا :

54.000/ 600.000 = 9 %

من سكان مدينة الدمام قد ترددوا على جمعية البر بالمنطقة الشرقية.

فإذا راعينا أن هناك من السكان من يحصلون على خدمات جمعيات أخرى بالمدينة كالجمعية النسائية وجمعية فتاة الخليج وهيئات الإغاثة والندوة العالمية وتحفيظ القرآن وتوعية الجاليات والدعوة والإرشاد.

وإذا راعينا أن هناك فئات يحصلون على خدمات اجتماعية خيرية متخصصة كفئات المعاقين الذين يحصلون على خدمات من الجمعية الخيرية لتأهيل المعاقين وغيرها. وكفئات الأحداث الذين يحصلون على خدمات من دور الرعاية الاجتماعية.

وإذا راعينا أن هناك من استجدت لهم خدمات جديدة لم تشملهم الإحصاءات أعلاه بجمعية البر بالدمام كالتدريب والتوظيف والذين يزيدون على 500 شاب على مدى عام تقريباً.

كل هذا وغيره يرفع من نسبة شرائح المجتمع الذي يحتاجون لخدمات الجمعيات والمؤسسات الخيرية بالدمام إلى ما يزيد على 10% من السكان.

(القاضي، 2002، 8)

ولا يجب اعتبار هذه النسبة المرتفعة نسبة مخيفة. فلا تعني هذه النسبة أن 10 % دون خط الفقر بما يدفعهم للتردد على الجمعيات الخيرية. فتلك النسبة تشمل من هم بحاجة لمساعدات اجتماعية متنوعة. فمن هؤلاء مثلاً حوالي 3000 شاب وفتاة حصلوا على مساعدات زواج ولا يدرجهم ذلك ضمن الفقراء. ومن هؤلاء من هم معاقون يحتاجون لخدمات خاصة ولا يدرجهم ذلك ضمن الفقراء.

وفي دراسة سابقة لنا بجمعية البر بالمنطقة الشرقية عن تغير تلك النسبة (نسبة السكان الذين يترددون على جمعيات البر) بعدة مدن بالمنقة الشرقية، وجدنا أن هذه النسبة تتفاوت كثيرا حسب درجة تحضر المدينة. فوجدنا أنها تهبط إلى 5% بمدينة الخبر والثقبة في حدها الأدني. ثم ترتفع إلى حوالي 20% في عنك وأم الساهك.

ونرى أن النسبة التي وصلنا إليها في مدينة الدمام والمقدرة بـ 10% قريبة من المتوسط الحقيقي لمدن المملكة لمن هم بحاجة إلى خدمات اجتماعية من الجمعيات والمؤسسات الخيرية. وإذا عممنا ذلك على المملكة فيعني ببساطة أن أكثر من 2 مليون من سكان المملكة يترددون على الجمعيات الخيرية العامة والمتخصصة مرة واحدة على الأقل في حياتهم، سواء بشكل مباشر أو بواسطة رب الأسرة والذي ينوب عن أسرة بكاملها.

ومن احصاءات جمعية البر بالمنطقة الشرقية التقريبية نجد أن حوالي 120 باحث اجتماعي يعملون دواماً كاملاً يغطون احتياجات مدينة كالدمام عدد سكانها 600.000 فيعني هذا أن عدد الباحثين الاجتماعيين المطلوبين لتغطية احتياجات المعوزين من أصل 22 مليون هم جميع سكان المملكة سيكون:

120 x 22000 /600 = 3272 باحث اجتماعي

وبملاحظة أن هذا العدد يشمل الباحثين الاجتماعيين المتخصصين فقط، فقد أشرنا آنفاً إلى أن هناك من التخصصات المطلوبة من هم بحاجة إلى التأهيل للعمل في المجال الخيري الاجتماعي. وهذا مما يرفع إجمالي من هو متأمل إعدادهم في مجال العمل الاجتماعي الخيري ويحتاج إلى إعداد جزئي أو كلي ليقترب من أو يزيد عن 5000.

وإذا حسبنا نسبة ذلك إلى إجمالي السكان لوصلنا إلى 1 : 4000 ، أي متخصص واحد في العمل الخيري لكل 4000 من السكان. ويلاحظ أن هذا الأمر فقط في العمل الخيري. أي أنه يُضاف إلى حاجة المجتمع التقليدية من المتخصصين في العمل الاجتماعي.

الأنشطة المختلفة للجمعيات والمؤسسات الخيرية:

(القاضي، 2002، 9)

وفي محاولة لتعديد الأنشطة المختلفة ونسب تفاوتها البينية للتعرف على طبيعة العمل الخيري وكيفية التحضير له من تقدير المتطلبات التعليمية لتأهيل المتخصصين وعلاقة تلك الأنشطة فيما بينها وعلاقتها بالعمل الاجتماعي التقليدي ودرجة اشتماله على بعض منها. لذا أعددنا الجدول التالي على سبيل المثال لا الحصر، ومن واقع التقديرات الممكن التنبؤ بها بحكم الخبرة الحالية مع العمل الخيري:

	النشاط	الحجم التقريبي بين سكان المملكة	الحجم النسبي
1	إعانات مالية وعينية (دائمة أو مقطوعة)	مئات الآلاف	1000
2	أسر سجناء	مئات	2
3	صحية (تأهيل معاقين – زراعة أعضاء)	مئات	3
4	إعانات زواج	آلاف	10
5	توعية الجاليات	آلاف	10
6	تحفيظ قرآن	آلاف	10
7	دعوة وإرشاد	عشرات الآلاف	100
10	تدريب وتوظيف	عشرات الآلاف	100
11	تأمين وترميم مساكن	آلاف	10
12	توعية أسرية	آلاف	10
13	أنشطة ثقافية	آلاف	10
14	مراكز الأحياء	عشرات الآلاف	100

(القاضي، 2002، 10)

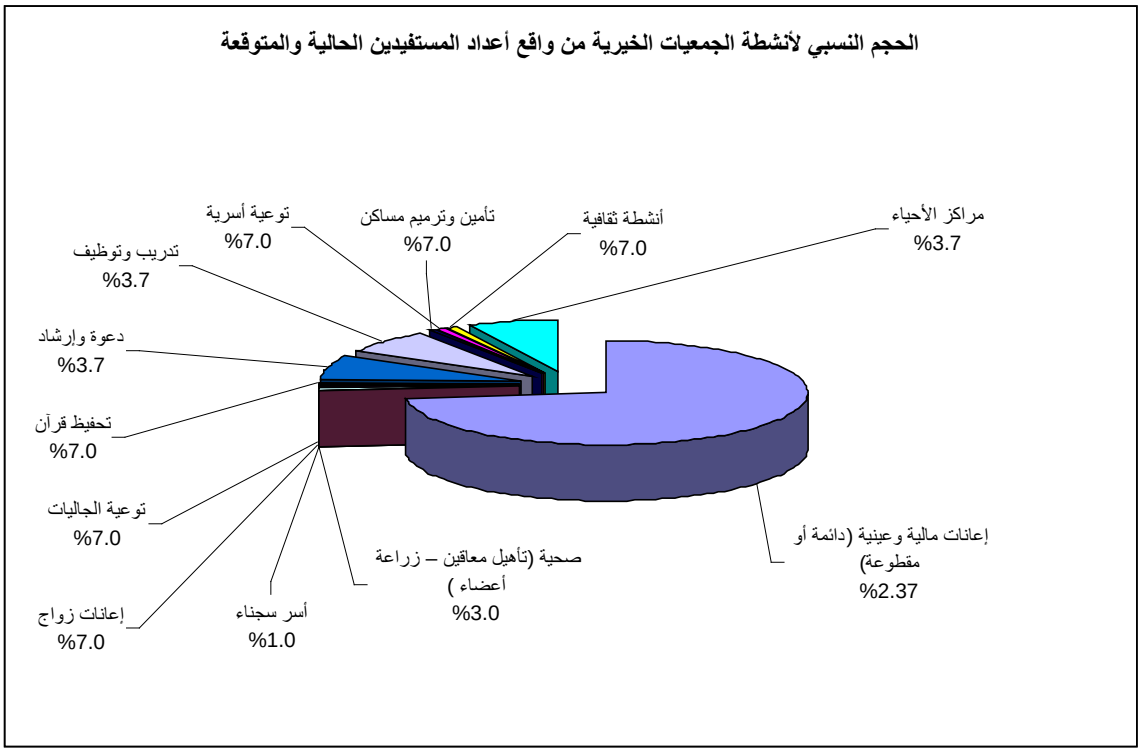

وسوف نستخدم هذا التعدد في الأنشطة في الفقرة التالية.

الصياغة الرياضية للتنبؤ بعدد المتخصصين :

يمكننا كتابة العلاقة الآتية بين العدد الكلي للسكان **N** ومن هم بحاجة للعمل الخيري **K** و النسب المئوية للأنشطة المختلفة x_i ، حيث $i = 1,2,..,13,...,n$ هي الأنشطة المختلفة التي متجهها (أي مُعرّفَهَا هو I)، وحيث **α** هي نسبة من هم بحاجة إلى خدمة اجتماعية إلى عدد السكان والتي كنا قد قدرناها بـ 10%.

$$N = (K/\alpha) \qquad (1)$$

$$\sum_{i->n} X_i I = 1 \qquad (2)$$

ومن ثَمّ:

$$N = (K/\alpha) \sum_{i->n} X_i I \qquad (3)$$

وإذا ما أردنا تقدير العلاقة بين عدد المتخصصين M والذي كنا قد قدرناه بما نسبته 1 : 4000 من العدد الكلي للسكان، أي 0.025% ، والتي نعممها إلى β ، فيكون لدينا عندئذ (وباستخدام معادلة (1)):

(القاضي، 2002، 11)

$$M = \beta N = (\beta/\alpha) K \qquad (4)$$

وهذه المعادلة تعطينا النسبة بين عدد المتخصصين وشريحة المجتمع المستهدفة بعمل الخير الاجتماعي: فإذا كانت تلك النسبة هي γ فيكون لدينا:

$$\gamma = (\beta/\alpha) \qquad (5)$$

وإن صحّت النسب التقديرية التي وضعناها لـ α، β فيكون لدينا

$$\gamma = 0.00025/0.1 = 0.0025 \qquad (6)$$

أي أن النسبة 1 : 400، أي نحتاج إلى متخصص اجتماعي واحد على الأقل لكل 400 إنسان وهذا العدد يشمل أفراد أسرة جميعاً سواء كانوا كلهم مستهدفين بالخدمة أو واحداً منهم، حيث أن الأخصائي الاجتماعي يُضطر إلى مقابلة من يبحث حالته ويطلع على محيطه السكني والعائلي حسب الحاجة بشكل شبه تفصيلي.

وإذا كانت نسبة المتخصصين إلى المستهدفين بالعمل الخيري دالة في النشاط الاجتماعي. بمعنى أنها تتغير من فئة المعاقين مثلاً إلى فئة أسر السجناء إلى فئة معدومي الدخل إلى فئة الشاب المقدم الطامح إلى الزواج، فالقيمة المعطاة لـ γ لن تكون ثابتة، ويجدر بنا عندئذ أن نعمم هذا التغير لتصبح γ_i ، حيث $i=1,2,\ldots n$ هي الأنشطة المتعددة.
وحيث تقول المعادلة (4) أن:

$$M = \gamma K \qquad \mathbf{(7)}$$

ولكن المستهدفين جميعاً K ليسوا أكثر من عدد فئاتهم الموزعين على النشاط K_i

$$K = \sum_{i->n} K_i \qquad (8)$$

(القاضي، 2002، 12)

ويقول المنطق الرياضي أن مجموع المتخصصين يجب أن يكون حاصل مجموع المتخصصين في كل نشاط i.

$$M = \sum_{i->n} M_i = \sum_{i->n} \gamma_i K_i \qquad (9)$$

ومن ثم :

$$\gamma K = \sum_{i->n} \gamma_i K_i$$

$$\gamma = \sum_{i->n} \gamma_i K_i / \sum_{i->n} K_i \qquad (10)$$

المعادلة (9) تعطينا عدد المتخصصين لمهنة الخدمات الخيرية الاجتماعية.
وتعطينا المعادلة (10) كفاءة العمل الخيري الاجتماعي العام الممثلة في فعالية الأخصائي الاجتماعي الواحد من واقع الأنشطة التفصيلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الثوابت التي استخدمناها α, β, γ هي من قبيل الثوابت المتغيرة، أي أنها ثابتة لفترة زمنية محدودة (سنة دراسية مثلاً تكفي لتقدير دفعة من دفعات تخرج المتخصصين بعدما يتسلمون عملهم الاجتماعي التطبيقي) ثم يعاد تقديرها لعام تالي، وهكذا يمكن من خلالها استقراء الكثير من المعلومات الاجتماعية من دراسات تحليلية تجرى على تغير الثوابت α, β, γ والتي ستعتبر عندئذ مؤشرات لكفاءة الخدمات الاجتماعية الخيرية (ومن الممكن تعميمها) ليقاس من خلالها تطور المجتمع في ظواهره الخدمية الخيرية، وأهم هذه المؤشرات هو γ الذي أصبح كما لاحظنا γ_i والذي يمكن اعتباره معيار لكفاءة الأخصائي الاجتماعي ذوي التخصص العالي، ويمكن إضافة K_i إلى هذه المؤشرات لتعطي دوالاً شارحة لكيفية تنامي أو اضمحلال الفئات التي تعاني من مشاكل اجتماعية.

توزيع العمل على الجمعيات والمؤسسات الخيرية من واقع النطاق السكاني وطبيعة النشاط:

لما كان من قبيل الممكن التنبؤ بأعداد المتخصصين بناءاً على التعداد الكلي للسكان ومعرفة حاجاتهم الاجتماعية وتوزيعها على أنشطة محددة سلفاً بنسب مُتنبأ بها، ولما كانت المؤسسات الخيرية مراكز خدمات ذات أطياف من نفس نوع الأنشطة الاجتماعية وذات امتدادات جغرافية ونطق عمل، لما كان الأمر كذلك آمكن عندئذ إجراء عدد من الاجراءات التنسيقية يأتي في مقدمتها: توزيع العمل

(القاضي، 2002، 13)

على بعدين على كل جمعية ومؤسسة خيرية، البعد الأول هو البعد الجغرافي، وفيه لا يجوز الجمع الجغرافي بين جمعيتين في نفس النطاق الجغرافي، والثاني: منع التداخل في نوع النشاط الواحد إن اشتركا في المكان. وهذا يحقق للجمعيات فرصة تحقيق درجات متميزة من الكفاءة وسهولة متابعة علاقة الجمعية بمن هم تحت نطاق خدماتها، ومدى احتياجها للمتخصصين، وامكانية اختبار درجة الكفاءة للجمعيات في تحقيق أكبر عدد من الخدمات بأقل عدد من الأخصائيين وبأقل تكلفة.

جهات تنسيق عليا:

لدينا الآن نوعين من الجهات؛

النوع الأول: الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

النوع الثاني: الجهات الأكاديمية التي تقدم المشورة وتعمل على تخريج المؤهلين من الاجتماعيين المتخصصين.

والغرض الآن هو علاقة بسيطة لكيفية التعامل بين هذين الجهتين بشكل يحقق صالح المجتمع. وهذا يتطلب التحاور بينهما كطرفين اثنين. ومن ثمَّ فيجب أن يكون هناك من يمثل كل طرف ولديه من الصلاحيات ما يكفي لأخذ تلك القرارات التسيقية. صحيح أن هناك في جهة الجمعيات والمؤسسات الخيرية جهات إشراف عليا كوزارة العمل والشئون الاجتماعية ووزارة الشئون الدينية وغيرهما. لكن الصفة الواحدة بين تلك الجمعيات والمؤسسات الخيرية وهي الجانب الخيري الاجتماعي تستلزم جهة إشراف وتبنّي واحدة.

ومن جهة الجهات التعليمية الأكاديمية يجب أن تعمل في الجاني الاجتماعي تحت مظلة واحدة تخطط لها بالتعاون مع جهة الإشراف على العمل الخيري الاجتماعي على خطة العمل الأكاديمي للوفاء بحاجة المجتمع دون إفراط في عدد الخريجين وطرق إعدادهم ولا تفريط.

عوائق العمل الخيري الاجتماعي الوظيفي:

لا يخفى على كل من له أدنى احتكاك بالعمل بالجمعيات والمؤسسات الخيرية عن غياب الروح الوظيفية الآمنة.فلا هي مستقرة ولا هي مرموقة ولا هي ذات عائد مشجع. وهذا لا شك عقبة كأداء أما تحقيق أي تقارب بين الجهات الأكاديمية وخريجيها والعمل الاجتماعي الخيري الذي من المفترض أن يفي بالحاجات الاجتماعية الخيرية 10% من سكان المملكة.

(القاضي، 2002، 14)

والسؤال هو: لماذا وصل الأمر إلى هذا الحد من عزوف المؤهلين عن طلب التوظيف بالجهات الخيرية؟ - الإجابة ببساطة: لخلو تلك الجهات من نظام عمل آمن!

فعلينا إذاً أن نعمل على توفير نظام عمل آمن بتلك الجهات، ثم تزيين تلك الجهات بما يغري بإقبال الخريجين المؤهلين عليها.

ومما هو شائع أن العمل بالجهات الخيرية لا يزيد عن توصيل المساعدات من أهل الأموال إلى مستحقي الزكاة حتى وإن تعددت أسماء طرق التوصيل، فليس هناك من عمل فني يبدع فيه أهل الإبداع، وليس هناك من ارتقاءات في العمل ودرجات وظيفية يفتخر بها أصحابها ويطمحون إلى تحقيقها. ويكفي أن تقول لفظ "الخيرية" حتّى يلتصق هذا المعنى بمن يسمعك ولا يُنصت ويهتم إلاّ من يسعى للحصول على مساعدة منها ايّا كان مقدارها وكيفما كانت الطريقة التي بها سيحصل عليها.

ويشبه هذا الوضع حال ما يُسمّى الآن بمؤسسات العمل الاجتماعي وأكاديمياته. فلم يكن من إقبال على هذا النوع من النشاط المؤسسي والأكاديمي إلا بعدما تم تزيينه وبعث الروح فيه على هذا النحو العلمي. نعم .. يجب تحويل العمل الخيري إلى عمل مؤسسي أكاديمي. ويجب طرح تلك الألفاظ التي تحمل معها تلك الروح المستكينة لموظف العمل الخيري الذي ينتظر من يتبرع من ماله، فإن فعل أعطاها للفقراء الذين تدفعهم اللقمة واللقمتين. نعم.. ربما لو استغنينا في إطار هذا البعث عن لفظ "الخيري" واستبدلناه بـ"الاجتماعي" لكان أفضل. وربما لو استغنينا عن لفظ "جمعية" واستبدلناها بـ "مؤسسة" أو "مركز" لكان أفضل. وربما لو دفعنا المسئولين عن إدارة هذه "المؤسسات" بتسميتها الجديدة بوجوب تدوير الأموال التي يجمعونها في استثمارات لا تقل عن مدى معين قبل إنفاقها لكان أفضل. وأن يُقاس نجاحهم بنسب الاستثمار الداخلي في بلادهم الذي يحققونه وبقدر الأرباح التي منها فقط يتم الإنفاق يكون ارتقاؤهم والعاملون تحت إدارتهم في درجات وظيفية سلمية تتحقق فيها جميع مظاهر المجتمع الاقتصادي الصغير.

Abstract

Benevolence Societies and establishments are considered to be the most attractive circles of work for specialists in Applied Social Work.

In these establishments the specialist is very close to the area of specialization, i.e. the lower level part of the society on the income scale. But this attractiveness is work-wise only, i.e. the jobs and the accompanying credits are not that encouraging. It is well known, that domestic graduates in social work are looking forward to well-secure jobs, both on the money-paid level and the promotion and prestigious level. These conditions are not met in the benevolence area of work for a number of reasons which we will discuss in this paper.

Because of the closeness of benevolence societies to the society and the low-level routine of work, a relatively high fraction of the society find its way through these relief centers. This fraction is estimated to be 10% of the society. This estimation is supported by a number of reasons considered here and taken all from the records of the “society of benevolence in the eastern province”.

An important consideration in this work is the mathematical expression relating the number of graduates that is needed to support the benevolence establishments relative to both the total population and the low-level income portion of that population.

(القاضي، 2002، 16)